

موقف المرجعية الدينية من الانتخابات البرلمانية في العراق

عام (٢٠٠٥ - ٢٠١٠)

م.د. علياء سعيد ابراهيم

شعبة المكتبة الفكرية / العتبة العلوية المقدسة

المقدمة

الحمد لله العليم الوارث، الحكيم الباعث والصلاة والسلام على خير الخلائق محمد الذي جاء بأفضل الطرائق وهدى لأقوم المناهج .

تعد الانتخابات ابرز ابعاد الديمقراطية وعمودها الاساس وقد اتبعت من قبل دول عدة، وبعد سقوط النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ اعتمد عليه بعد ان كان نظامه يعتمد حكم الحزب الواحد ، أي ان العراق اعتمد النظام المبني على التعددية السياسية والاعتراف بالتنوع الاقليمي والديني وضمان الحقوق والحريات لكافة الطوائف وفق الدستور والقوانين النافذة من خلال الاعتماد على اراء الشعب وصناديق الاقتراع في فرز القوى السياسية الحاكمة، أي ان الانتخابات اصبحت مهمة لإدارة الحياة السياسية والتداول السلمي لها .

ولما كانت الانتخابات احدى الفعاليات السياسية داخل الدولة من جهة ولسكانها من جهة ثانية فجدير ان نتعرف على دور المرجعية فيها وما اصدرت من فتاوى وبيانات واستفتاءات ، لذلك تم اختيار هذا الموضوع وبالتحديد عام ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ لأسباب منها : حصول الانتخابات خلال تلك السنوات ، ومعرفة ما قامت به المرجعية من اعمال مهمة لأجل اجراء الانتخابات لغرض بناء مستقبل العراق عندما حاولت الولايات المتحدة الامريكية بعد سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣ بالمجيء بأشخاص من قبلها لغرض رسم مستقبل العراق لكن المرجعية الدينية اصررت على ان ذلك يكون من خلال الانتخابات من قبل الشعب العراقي .

لذلك قسم البحث الى ثلاث مباحث تضمن المبحث الاول " التطور التاريخي لموقف المرجعية الدينية من الانتخابات البرلمانية في العراق حتى عام ٢٠٠٤ " ، والذي قسم الى مطلبين تم التحدث فيه الى المعاني اللغوية والاصطلاحية للمرجعية الدينية وكذلك الى

الانتخابات البرلمانية ، مع التطرق الى الدور التاريخي لموقف المرجعية من الانتخابات البرلمانية في العراق وما هو رأيها خلال تلك الفترة .

اما المبحث الثاني فقد حمل عنوان " دور المرجعية في الانتخابات البرلمانية في العراق عام ٢٠٠٥ " ، والذي قسم الى ثلاث مطالب وضح فيه الى اهم الاسباب التي ادت الى حدوث الانتخابات عام ٢٠٠٥ وما هو دور المرجعية فيها وما هو موقفها من نتائج تلك الانتخابات وما اصدرته من اقوال تجاه ذلك الموضوع .

اما المبحث الثالث والذي حمل عنوان موقف المرجعية من الانتخابات البرلمانية العراقية عام ٢٠١٠ ، والذي قسم الى مطلبين عرج فيه الى اهم الاسباب التي ادت الى حصول انتخابات عام ٢٠١٠ مع بيان ما قامت به المرجعية من اعمال من اجل حث ومشاركة ابناء الشعب كافة فيها .

واعتمد البحث على مصادر عدة كان من بينها رسالة الماجستير التي حملت عنوان ، " الحقوق والحريات السياسية في الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ " للباحث " حسين وحيد عبود العيساوي " ، اما الكتب من ابرزها " المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية ، للمؤلف " صلاح عبد الرزاق " فضلا عن كتاب " ، الانتخابات البرلمانية الاتحادية في العراق وافاقها المستقبلية " للمؤلف " سرى هاشم محمد صادق النعيمي " ، فضلا على الاعتماد على مجموعة من الموسوعات ومنها : " لسان العرب " للمؤلف " ابن منظور " / مجلد ٥ .

المبحث الاول : التطور التاريخي لموقف المرجعية الدينية من الانتخابات البرلمانية في العراق حتى عام ٢٠٠٤

المطلب الاول : تحديد مفاهيم (المرجعية الدينية ، الانتخابات البرلمانية)

١. المرجعية الدينية

قبل الولوج بمعنى المرجعية الدينية لابد من بيان معنى المرجعية في اللغة والاصطلاح وكذلك الى التعرف على معنى الدينية ايضا ومن ثم التطرق بعد ذلك اليها ، فالمرجعية لغة ترجع الى الفعل رَجَعَ يَرْجِعُ رَجْعاً وَرَجُوعاً وَرُجُوعاً وَرُجُوعِيٌّ وَرُجُوعَاناً وَرَمْرَجَةً ،

ومرجعة أي انصرف ، وقد وردت الكلمة في القرآن الكريم بقوله تعالى : ((إِنْ إِلَى رَبِّكَ الرَّجْعُ))^(١) أي الرجوع ، والمرجع : العود الى ما كان منه البدء ، او تقدير البدء مكانا او فعلا او قولاً ، وبذاته كان رجوعه او بجزء من اجزائه ، او بفعل من افعاله^(٢) ووردت ايضا في موضع اخر في القرآن الكريم بقوله تعالى : ((يَقُولُونَ لَنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذْلَ))^(٣) وايضا قوله تعالى : ((وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي))^(٤) .

اما كلمة المرجعية فتعني : هي الجهة التي تتولى المقام الاول في الهيكل العام لنظام الجماعة (الشيعية) عند غياب المعصوم ، وكذلك تعرف المرجعية ايضا : هي التي تقوم بالمهام الاساسية للإمامة ، وهي الولاية لشؤون المسلمين ، والافتاء من اجل توضيح مفاهيم الرسالة الربانية وتبليغها ، فضلا عن القضاء في موارد النزاع والفصل في الخصومات^(٥) .

والمرجعية الدينية هو قيام المجتهد الجامع للشرائط والاحكام مقام الإمام (عليه السلام) في مهماته الرئيسية الثلاث الولاية ، والفتية ، والقضاء وبما أن المجتهدين كانوا يقومون بالدورين الآخرين ، كما دلت عليه النصوص ومنها : ((اما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة أحاديثنا فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله))^(٦) لم يشك أحد من العلماء في أن المجتهد هو (المرجع) للأمة في هذين الموضوعين ، بل كان العلماء والمجتهدون يقومون بهذين العملين لدى المسلمين حتى في زمن الخلافة الاسلامية ، ويرجع إليهم المسلمون في الافتاء والقضاء والفصل في امور الخاصة بهم^(٧) .

والرسول الاكرم (صل الله عليه واله وسلم) هو اول مرجع للإنسانية اذ يرجع اليه المسلمين في جميع امور دينهم وديناهم ، وهكذا استمر الحال من بعده للأئمة الاطهار (عليهم السلام) والخلفاء والرواة الفقهاء^(٨) .

٢. الانتخابات البرلمانية

قبل التحدث عن الانتخابات البرلمانية لابد من التعرف على الانتخاب في اللغة والاصطلاح ، فالانتخاب في اللغة يرجع الى اصل نخب ، ونخبنا الشيء أي نزرعه

، وانتخب الشيء اختاره ، والنخبة ما اختاره منه ، والانتخاب الانتزاع والاختيار والانتقاء ، واختاره بإعطائه صوته في الانتخاب ومنه النخبة وهم جماعة تختار من الرجال فتنزع منهم ، والنخبة بالضم المنتخبون من الناس ، المنتقون ، وفي حديث ابن الاكوع انتخب من القوم مائة رجل^(٩). والانتخاب هو اجراء قانوني يحدد نظامه ومكانه في دستور او لائحة ليختار على مقتضاه شخص او اكثر لرئاسة مجلس او نقابه او ندوه او نحو ذلك^(١٠).

اما الانتخابات اصطلاحا : فلها تعاريف عدة منها : حق كل مواطن في المشاركة في اختيار وانتقاء الحكام وهو يختلف تلوا لاختلاف الوقت والدولة والشخص^(١١) ، وعرفه الفقيه الفرنسي بارثلمي Bnartheley بانها سلطة قانونية يستمدها الافراد من قانون الانتخاب ، وللمشرع الحرية في اطلاق هذا الحق او تقييده ، فضلا عن ان له حق تخيير الافراد او اجبارهم على ممارسته^(١٢).

وتعرف في القانون الدستوري: الوسيلة الاساسية والوحيدة لغرض اسناد السلطة في النظم الديمقراطية المعاصرة من جهة ومن اجل تحقيق حق المشاركة في الحياة السياسية من جانب الافراد الشعب من جهة اخرى^(١٣).

والبرلمان: هو المكان الذي يجتمع فيه النواب الذي يمثلون امور الشعب للتداول وممارسة المهمة الموكلة والمنتدبة اليهم من قبل الشعب ، ومهمة البرلمان في أي دولة هي التشريع ، ومراقبة اعمال الدولة كافة ، ويعد اعلى سلطة تشريعية في الدولة ، وتختلف تسميته من دولة الى اخرى ففي الولايات المتحدة الامريكية يسمى مجلس الشيوخ وفي روسيا يسمى مجلس الدوما وفي العراق يسمى مجلس النواب وفي مصر يسمى مجلس الشعب^(١٤).

اما الانتخابات البرلمانية :فهو المكان الذي يتم فيه حق كل شخص انتخاب من يمثله في البلاد لأجل تحقيق المصالح العامة والخاصة لتسيير عجلة التقدم والرقي للبلاد ، ولكل فرد حرية التعبير عن رأيه وانتخاب الشخص الذي يراه مناسبا دون أي ضغوطات خارجية عليه من أي جهة^(١٥).

المطلب الثاني: موقف المرجعية الدينية من الانتخابات العراقية حتى عام ٢٠٠٤ جرت اول انتخابات برلمانية في العراق في الرابع والعشرين من تشرين الثاني من عام ١٩٢٢ على اثر صدور الارادة الملكية لبدأ المجلس التأسيسي من هذا التاريخ لكن الانتخابات توقفت ولم تنجح نتيجة لمقاطعة المواطنين عن تسجيل اسمائهم في سجل الناخبين^(١٦) وكان ذلك بأثر من المرجعية الدينية^(١٧)، اذ اصدرت فتاوى شرعية بتحريم تلك الانتخابات والاشترك فيها تحريماً قطعياً وكان من العلماء الذين اصدروا تلك الفتاوى هم كلا من السيد ابو الحسن الاصفهاني ، والميرزا محمد حسين النائيني ، والسيد محمد مهدي الخرساني ، وعدوا الاشتراك في الانتخابات هو مساعدة على تولي الكفار لأمر المسلمين^(١٨) .

بالإضافة الى ذلك عمل رجال الحركة الوطنية على الاتصال برجال الدين واصدار الاوامر بتحريم الانتخابات اذ حصلوا ايضاً من الشيخ مهدي الخالصي وعلماء اخرون فتوى بتحريمها، وكانت نتيجة تلك الفتاوى اثر في توقف الانتخابات في الكثير من المدن الشيعية العراقية ومنها النجف الاشرف و كربلاء والكاظمية ، اذ استقالت اللجان الانتخابية في النجف و كربلاء والكوفة والحلة ، واعلن موظفو الكاظمية عن فشلهم في تأليف اللجان الانتخابية^(١٩) .

وقد ربط رجال الدين فتاوى تحريم الانتخابات بشروط الحركة الوطنية المعارضة والتي تضمنت رفض المعاهدة العراقية - البريطانية لعام ١٩٢٢ ، والعفو عن المنفيين في ثورة العشرين ، واطلاق حرية المطبوعات والاجتماعات ، والغاء الاحكام العرفية ، وسحب المستشارين من الالوية الى بغداد^(٢٠) .

مما ادى الى احجام الناس عن الانتخابات ، وبذلت الحكومة جهدها من اجل دخول الناس في الانتخابات فعملت على تغيير الحكومة النقيية وتأليف الوزارة من قبل عبد المحسن السعدون من اجل تمرير الانتخابات^(٢١)

وعزز العلماء الى فتاويهم السابقة فتاوى جديدة في التأكيد على تحريم الانتخابات اذ اعلن السيد ابو الحسن الاصفهاني فتوى جديدة : ((الى اخواننا المسلمين ان هذا

الانتخاب يمت الامة الاسلامية ، فمن انتخب بعد ما علم بجرمة الانتخاب حرمت زوجته، وزيارته ، ولا يجوز رد السلام عليه ، ولا يدخل حمام المسلمين))^(٢٢) ، بالإضافة الى ذلك اصدر الميرزا محمد حسين النائيني فتوى اخرى جاء فيها : ((لا اشكال في حرمة الانتخاب ، ومن انتخب فقد عصى ، وجاء بغضب من الله))^(٢٣).

ولكن على الرغم من تلك الفتاوى تمت المصادقة على القانون الاساسي (دستور) من قبل الملك فيصل الاول في الحادي والعشرين من اذار عام ١٩٢٥ ، واستمر العمل به حتى صور الدستور المؤقت في الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨^(٢٤)

وخلال تلك الفترة عاشت المرجعية الدينية فترة الانكفاء عن العمل السياسي ، وانشغلت بالعمل الثقافي والتبليغي نتيجة لما تعرض له العلماء من النفي باستثناء بعض الاحداث المحدودة كحركة مايس عام ١٩٤١ اذ ابدى بعض العلماء رأيهم ومنهم الشيخ محمد كاشف الغطاء والشيخ عبد الكريم الجزائري^(٢٥).

ولكن عند استلام المرجعية من قبل السيد محسن الحكيم عاد دور المرجعية بصورة افضل من سابقتها واشتركت في قضايا سياسية كثيرة ، ولكن بعد استلام السلطة من قبل النظام الصدامي التزمت المرجعية الدينية الصمت بعد ان تمكن النظام الصدامي البعثي من خنقها واسكاتتها في الرابع من نيسان عام ١٩٨٠ بعد ان تم اعدام السيد محمد باقر الصدر ونتيجة لهذا الامر اضطرت المرجعية الدينية الى الانكفاء على نفسها من اجل الحفاظ على البقية المتبقية منها ، وقد اضطرت الى المبالغة و الانزواء بعد ان قضى النظام الصدامي على هذه البقية عند قيامه بقمع الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١^(٢٦) وبقي الحال على ما هو عليه حتى زوال النظام الصدامي في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣^(٢٧).

المبحث الثاني : دور المرجعية في الانتخابات البرلمانية في العراق عام ٢٠٠٥

المطلب الاول : اسباب الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥

بعد سقوط الحكومة العرقية عام ٢٠٠٣ بتدخل قوات الاحتلال الامريكي ، حدث فراغ سياسي واداري في السلطة مما ادى الى قيام قوات الاحتلال بالتفكير من اجل تاسيس

ادارة جديدة بدئت بزعامه الجنرال والحاكم العسكري الامريكى جى غارنر Jay Montgomery للفترة من التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ الى السادس عشر من ايار عام ٢٠٠٣ والتي فشلت جهوده بتشكيل حكومة عراقية مقبولة من قبل الشعب العراقي ، ثم وضع العراق تحت سلطة الحاكم المدني الامريكى بول بريمر Lewis Paul Bremer الذي ترأس سلطة التحالف المؤقتة (CPA) التي تأسست بموجب قرار مجلس الامن الدولي المرقم ١٤٣٨ في الثاني والعشرين من ايار عام ٢٠٠٣ ، ثم بعد ذلك اسس في الثالث عشر من تموز عام ٢٠٠٣ مجلس الحكم الانتقالي ، والذي استند الى الفقرة التاسعة من قرار ١٤٣٨ التي تنص على (قيام شعب العراق بمساعدة سلطة الاحتلال وبالعامل مع الممثل الخاص (للأمم المتحدة سيرجون دي ميلو Sergio Vieira de Mello) بتكوين ادارة عراقية مؤقتة بوصفها ادارة انتقالية يسيرها العراقيون الى ينشئ شعب العراق حكومة تمثيلية معترف بها دوليا وتتولى مسؤوليات السلطة) والزم هذا القرار اعضاء مجلس الامن الدائمي بتنفيذ هذا القرار ^(٢٨) ، فضلا عن ذلك منح قرار ١٤٨٣ صلاحيات اخرى لمجلس الحكم من اجل مصالح العراق منها : حق تعيين مجلس تأسيس يشرف على عملية اعداد الدستور الدائم للبلاد يطرح على الاستفتاء العام ثم اجراء انتخابات عامة لغرض تشكيل مجلس وطني ثم قيام حكومة عراقية منتخبة تتمتع بكامل السيادة تعطي لها كافة سلطات ومسؤوليات سلطة التحالف ^(٢٩)

واعلن بول بريمر في الثالث عشر من تموز عام ٢٠٠٣ عن تأسيس مجلس الحكم الانتقالي الذي يمثل اول مؤسسة تشريعية تنفيذية بعد سقوط النظام الصدامي ^(٣٠) وكانت الولايات المتحدة الامريكية قد اعلنت عن تشكيل ذلك المجلس نتيجة لتخوفها من المرجعية الدينية بزعامه السيد السيستاني ^(٣١) واعتبر السيد السيستاني تأسيس ذلك المجلس امرا واقعيا يتحمل مسؤولية ادارة البلاد بدلا من الحكم الامريكى المباشر وكان سماحته يستقبل اعضاء ذلك المجلس لأجل مناقشة القضايا والشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأجل مصلحة البلاد ولاسيما في مسألة الانتخابات ^(٣٢) .

وكان من اهم الاعمال التي قام بها المجلس هو توقيع اتفاقية الخامس عشر من تشرين الثاني عام ٢٠٠٣ ممثلا بالسيد جلال طالباني والحاكم المدني الامريكي برير والذي تضمن جدولا زمنيا للعملية السياسية في العراق من اجل صياغة قانون مؤقت لإدارة الدولة في المرحلة الانتقالية على ان يتم نقل السيادة للعراقيين في الثلاثين من حزيران عام ٢٠٠٤^(٣٣) ، لكن قوات الاحتلال الامريكي كانت تتمادى في تنفيذ بنود ذلك الاتفاق وقد ادرك السيد السيستاني ان اتفاقية الخامس عشر من تشرين الثاني موجهه اساسا ضده وضد ما يصبو اليه مصلحه العراق وشعبه^(٣٤) .

لذلك اكد السيد السيستاني على قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لابد من عرضه على ممثلي الشعب في المجلس الوطني الانتقالي لغرض التصديق عليه تأمينا لشرعيته اذ كان السيد السيستاني يصر ويؤكد على ضرورة اجراء انتخابات عامة من اجل تشكيل مجلس وطني انتقالي يضمن تمثيل العراقيين بشكل متساوي وعادل ، ويتولى التصديق على القانون الانتقالي^(٣٥) .

فضلا عن ذلك اكد السيد عبد العزيز الحكيم على معارضته على ماطلة قوات الاحتلال الامريكي في تلك الاتفاقية واكد على اجراء انتخابات ، واكد على مبدأ الرجوع الى الشعب العراقي لغرض تنفيذ الاتفاق مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة(الاحتلال)^(٣٦) .

لذلك تم اقرار قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في الثامن من اذار عام ٢٠٠٤ ، والذي يعتبر بمثابة دستور مؤقت تسيير الدولة وفق احكامه من اجل كتابة دستور دائم من الجمعية الوطنية الصادر من انتخابات تشريعية تحدث في الثلاثين من كانون الثاني عام ٢٠٠٥ ، وان يحصل الدستور باستفتاء عام يجري في الخامس عشر من تشرين الاول عام ٢٠٠٥^(٣٧) ، وبذلك حصلت الانتخابات في نفس الموعد المحدد واسفرت عن فوز لائحة الائتلاف الوطني الموحد الذي حصل على مئة واربعون مقعد ، وعلى اثرها وفي السادس من نيسان عام ٢٠٠٥ تم اختيار جلال الطالباني رئيسا للجمهورية وابراهيم الجعفري رئيس للوزراء^(٣٨) .

المطلب الثاني : اثر المرجعية في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥
 اظهر السيد السيستاني اهتماما كبيرا في الانتخابات البرلمانية^(٣٩) وعملية تشكيل الجمعية الوطنية العراقية والسبب في ذلك لان الجمعية الوطنية من مهامها تدوين دستور دائم للعراق ، كما انها ستضع قانون الانتخابات الذي يحدد كيفية اجراء الانتخابات في العراق مستقبلا ، كما ان الجمعية مسؤولة مباشرة عن تشكيل الحكومة القادمة من النواحي السياسية والمذهبية والقومية ، بالاضافة الى ذلك انها تتولى المصادقة على ميزانية الدولة العامة^(٤٠).

بالاضافة الى ذلك وفي اسئلة عدة لوكالات اجنبية للسيد السيستاني بمخول وضع العراق ومنها وكالة الاسوشيتد برس الامريكية Associated Press التي قالت للسيد ماهي الحكومة المقبلة التي تريدون في العراق ما بعد صدام حسين ويجب ان يتم تشكيلها؟ وهل ستلعبون دورا فيها؟ فكان كجوابه كالآتي هو : (شكل نظام الحكم في العراق يحدده الشعب العراقي واليه ذلك ان تجري انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور ، ثم يطرح الدستور الذي يقره هذا المجلس على الشعب للتصويت عليه والمرجعية لا تمارس دورا في السلطة والحكم)^(٤١).

ومن اسئلة وكالة الصحافة الفرنسية للسيد السيستاني ماهو رأيكم بصياغة الدستور الجديد للعراق ومن هو المخول برأيكم والمسؤول عن صياغته؟ فكان جواب السيد السيستاني كالآتي: (الدستور العراقي يجب ان يكتب من قبل ممثلي الشعب العراقي الذي يتم اختيارهم عن طريق الانتخابات العامة واي دستور يضعه مجلس غير منتخب من قبل الشعب لا يمكن القبول به)^(٤٢)..

أي ان السيد السيستاني يؤكد في اجابته للاسئلة المتعددة على دور الشعب في الانتخابات واختيار من يمثله لاداره بلاده .

واكد السيد السيستاني على حق الشعب العراقي في ممارسة حقه في اختيار الدستور الذي يراه مناسباً وكذلك اختيار نوابه في اطار انتخابات عامة نزيهة بأشراف دولي ، مع ضمان مشاركة كافة قطاعات الشعب العراقي في هذه الانتخابات^(٤٣)

كما اوضح المرجع صادق الشيرازي على اهمية الانتخابات ودعا العراقيين الى المشاركة الفعالة فيها وتحمل المسؤولية من خلال تسجيل اسمائهم، فضلا عن ذلك دعا الى توفير الفرصة للمهاجرين العراقيين في الخارج الى المشاركة في هذه الانتخابات واكد على ان تكون الانتخابات نزيهة وبإشراف ورقابة دولية ، وقد اصدر بيان في ذلك بقول: (يعيش العالم اليوم في معظم الدول الكبار ، والاكثرية تعبر عن رأيها في كل المجالات بدءاً بانتخاب الرئيس ، والمجلس والحكومة ، وانتهاء بكل حاجات الشعوب الكبيرة والصغيرة ، فينبغي ان لا يكون للعراق اليوم وفي معترك الصراع العالمي المصطنع مستثنى عن هذه الاكثرية مع حفظ حقوق الاقليات كافية ووافيه، وينبغي ان تشارك في الانتخاب جميع قطاعات الاكثرية ومناطقها وقومياتها وفئاتها وعشائرها ومثقفها وتجارها وهمالها وغيرهم ... وان يصادق كلهم على القانون والمجلس والحكومة ، حتى لا تصبح الاكثرية جسرا الى الاقلية ، والانتخاب واجهة للتصويب ، وهذا امر دقيق ينبغي الانتباه الاكيد اليه)^(٤٤).

كما دعا المرجع الديني محمد تقي المدرسي الى ضرورة التركيز على الانتخابات على المستويين السياسي والشعبي ، وعدها الاساس في هذه المرحلة ، وقد اكد في مؤتمر صحفي عقد في كربلاء لغرض مناقشة مسألة الانتخابات : (على ضرورة الاستعداد والتحضير الجيد للانتخابات ، فلا بد ان تكون هناك انظمة وقوانين جيدة ، ولا بد ان تكون هناك تهيئة لوسائل الاعلام والدعاية ، واللازم ان يتعرف الناس على المرشحين حتى لو كانوا ضمن قائمة مشتركة ، ولا بد ان يتعرف كل مواطن عراقي على اهمية المشاركة في الانتخابات)^(٤٥).

المطلب الثالث : نتائج الانتخابات البرلمانية وموقف المرجعية منها

حصلت الانتخابات في الثلاثين من كانون الاول عام ٢٠٠٥ وبمشاركة شعبية واسعة^(٤٦) وتعد اول انتخابات حرة ومستقلة في تاريخ العراق المعاصر ، وفي ضوء نتائجها تشكلت الجمعية الوطنية التي مثلت اول برلمان عراقي يعبر عن اراء جميع مكونات الشعب

العراقي من العرب والاكرد والترکمان والاشوريين والمسلمين سنة وشيعة ومسيحيين^(٤٧)

ونتيجة الاداء الغير جيد للجمعية ، عرضت اليها ثلة من الانتقادات منها دعائي جاء من الجماعات التي قاطعت الانتخابات ، فضلا عن اهتمام اعضاء الجمعية في اقرار قوانين غايتها مصالحهم الشخصية مثلا الرواتب والامتيازات والتقاعد ، وكذلك اهتم اعضاء الجمعية بقضايا الناس الذين انتخبوهم واوصلوهم الى مقاعد البرلمان، مما ادى الى استياء لدى الاوساط الدينية والسياسية والشعبية والاعلامية^(٤٨).

وكان السيد السيستاني من الذين انتقدوا اداء اعضاء الجمعية الوطنية ولاسيما اعضاء الائتلاف العراقي الموحد الذي حظي برعايته المعنوية والسياسية ، فضلا عن ذلك انتقد الاحزاب التي لم تراعي الكفاءة في ترشيح اعضائها للجمعية والمناصب الحكومية ، مما حدا بالسيد السيستاني من ذلك ان يعيد حساباته وتقييم موقفه من الانتخابات القادمة لذلك قرر عدم تأييد اية قائمة او كيان في الانتخابات القادمة ، وكذلك منع وكلائه من دعم أي كيان سياسي او مساندة أي مرشح في الانتخابات ، فضلا عن منع وكلائه وممثليه من ترشيح في الانتخابات ضمن قائمة احد الاحزاب والذي يفعل ذلك تلغي وكالته كممثل للمرجعية الدينية^(٤٩).

المبحث الثالث : موقف المرجعية من الانتخابات البرلمانية العراقية عام ٢٠١٠

المطلب الاول : عوامل الانتخابات البرلمانية العراقية عام ٢٠١٠

تعد الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٠ حدثاً مهماً ليس في تاريخ العراق فحسب بل في المنطقة العربية عامة اذ عكست هذه الانتخابات طبيعة التطور الذي شهدته العملية السياسية في عراق ما بعد الاحتلال الامريكي ، فضلا عن ذلك ان هذه الانتخابات بانها قد حصلت في ظل الاتفاقية الامنية ما بين الجانبين العراقي والمتعلقة بانسحاب القوات الامريكية ، بالإضافة الى ذلك ان عام ٢٠١٠ يرتبط بمستحققات الخروج من عقود البند السابع الذي وقع تحت طائلته بعد غزو العراق للكويت عام ١٩٩١^(٥٠)

كما اجريت هذه الانتخابات من اجل تعديل قانون الانتخابات الذي حصل عام ٢٠٠٥ ، والذي لم يراعي فيه ما تسعى اليه كافة فئات الشعب العراق وطموحاته واهدافه ، فحصلت الانتخابات في السابع من اذار عام ٢٠١٠ بمشاركة كافة فئات الشعب العراقي ومشاركة اثنتا عشر ائتلاف مصادق عليه من قبل المفوضية العليا للانتخابات ، وفي السادس والعشرين من اذار عام ٢٠١٠ تم الاعلان عن نتائج الانتخابات والتي اسفرت عن فوز القائمة العراقية بزعامه رئيس الوزراء السابق اياد علاوي بحصولها على احدى وتسعون مقعد ثم تلتها ائتلاف دولة القانون بزعامه رئيس الوزراء نوري المالكي بحصولها على تسع وثمانون مقعد ثم تلتها بقية الكيانات اقل منها واخرها الجامعة الاسلامية التي حصلت على مقعدين^(٥١)

المطلب الثاني : موقف المرجعية الدينية من الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٠
اهتمت المرجعية الدينية من اجل حصول تلك الانتخابات وسيرها ، ومن اجل ذلك حث العراقيين على المشاركة فيها وانجاحها ، اذ اصدر المرجع الديني السيد علي السيستاني امرا بتعطيل الدروس العلمية الحوزية في النجف الاشرف للفترة في الرابع والعشرين من شباط عام ٢٠١٠ الى نهاية حصول الانتخابات في العراق بغية تفرغ الممثلين والوكلاء وطلاب الحوزة من اجل السفر الى مدنهم في كافة انحاء العراق لغرض ممارسة واجباتهم الدينية والارشادية لغرض حث المواطنين بالمشاركة بالانتخابات ، وتقديم لهم مجموعة من النصائح والارشادات لاختيار من يشاهدون فيه الكفاءة والاخلاص والنزاهة، والمحافظة على القيم النبيلة ، وتحقيق المصلحة العامة للمواطنين كافة^(٥٢) .

بالإضافة الى ذلك حث السيد السيستاني على المشاركة في تلك الانتخابات دلالة على اهتمامه الكبير بمصلحة العراق وشعبه ، وحث المواطنين لغرض اختيار الكفاءات ، واختيار الذين يتحملون المسؤولية في ادارة شؤون الامة ، في وقت يمر به الوطن في ادق مراحل السياسية والتاريخية ولاسيما ان مسيرة البرلمان السابق كانت مربكة من حيث عطائه في انجاز المشاريع التي تهتم الانسان العراقي ومعالجات مهمة تخص ابناء الوطن

ومستقبلهم وتقديم لهم مشاريع فيها فائدة كالكهرباء والماء والبطاقة التموينية وتطوير المستشفيات والمدارس ، وانهاء الفساد الاداري في الدوائر الحكومية ... الخ من الامور المهمة لصالح الفرد العراقي (٥٣)

والسيد السيستاني لا يدعم أي قائمة سياسية ، بل على كل فرد اختيار من يراه الاكفأ لقياده بلاده وتطويره نحو الافضل (٥٤).

الخاتمة

بعد اتمام البحث تم التوصل الى النتائج الاتية :

❖ لا يمكن اغفال المرجعية الدينية على مر العصور بما تؤديه من ادوار مختلفة منها : السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية .

❖ اثبتت المرجعية للعالم عامة وللعراقيين خاصة اهتمامها وحرصها وعنايتها من اجل ضمان حقوق جميع ابناء الشعب العراقي بالإضافة الى حقوق القوميات والطوائف الاخرى .

❖ اوضحت المرجعية وبكافة الطرق لقوات الاحتلال بانها لأتملك أي شرعية في احتلال العراق ولا للقراراتها ، ولا بد لمجلس الامن الدولي من ان يكون له قرار في اخراج قوات الاحتلال من العراق وتسليم العراقيين شؤون البلاد .

❖ بذلت المرجعية جهود كبيرة من اجل ان يكتب العراقيين دستور بلادهم بأنفسهم اولا ، وكذلك من خلال مجلس تشريعي منتخب له صلاحية لكتابة الدستور ثانيا ، بالإضافة الى التصويت عليه من قبل الشعب ثالثا ، وهو اكبر موقف للمرجعية لغرض المحافظة على حقوق ابناء الامة التي كانت تحكمها حكومة دكتاتورية .

❖ اثبتت المرجعية ان الدين يمكن ان يلعب دور ايجابي في الحياة العامة وفي عملية التحول نحو النظام الديمقراطي على العكس ما كانت تدعو اليه النخب العلمانية التي تبين بان الدين يعيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي أي ان المرجعية اوضحت ان الاسلام لا يتقاطع مع الديمقراطية وهو يضمن الحقوق والحريات لجميع المواطنين.

❖ دعمت المرجعية الدينية الانتخابات الاولى التي حصلت بعد سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣ وهي اولى الانتخابات والتي حدثت عام ٢٠٠٥ ، وكذلك دعمت انتخابات التي حدثت عام ٢٠١٠ .
الملخص:

تعد الانتخابات ابرز ابعاد الديمقراطية وعمودها الاساس وقد اتبع في دول عدة، وبعد سقوط النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ اعتمد عليه بعد ان كان نظامه يعتمد حكم الحزب الواحد ، أي ان العراق اعتمد النظام المبني على التعددية السياسية والاعتراف بالتنوع الاقليمي والديني وضمان الحقوق والحريات لكافة الطوائف وفق الدستور والقوانين النافذة من خلال الاعتماد على اراء الشعب وصناديق الاقتراع في فرز القوى السياسية الحاكمة ، أي ان الانتخابات اصبحت مهمة لإدارة الحياة السياسية والتداول السلمي لها .

ولما كانت الانتخابات احدى الفعاليات السياسية داخل الدولة من جهة ولسكانها من جهة ثانية فجدير ان نتعرف على دور المرجعية فيها وما اصدرت من فتاوى وبيانات واستفتاءات وخطب الجمعة التابعة لها بخصوص هذا الموضوع ، لاسيما ان لها مواقف متعددة وجهود كبيرة في بناء مؤسسات الدولة لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ وتعرض العراق للاحتلال الامريكي وما ترتب عليه من امور لفرضها على البلاد فكان لمرجعية دور في التصدي لذلك لأنهاء قوات الاحتلال في العراق وتسليم الوطن لابنائهم ليكون لهم الدور الأساسي في تقرير مصير بلادهم .

وقد تم اختيار عام ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ لأسباب منها :

١- شهد عام ٢٠٠٥ حصول الانتخابات البرلمانية الاولى لأجل صياغة الدستور العراقي ومن ثم حصول الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٠ وهل حصل تغيير في موقف المرجعية ام لا .

٢- معرفة ما قامت به المرجعية من اعمال مهمة لأجل اجراء الانتخابات وما عملته من خطوات لغرض بناء مستقبل العراق عندما حاولت الولايات المتحدة الامريكية بعد

سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣ بالمجيء بأشخاص من قبلها ، لغرض رسم مستقبل العراق لكن المرجعية الدينية وبزعامة السيد علي السيستاني دام الله ظله اصر في اجوبته لوكالات عربية واجنبية عدة ان شكل العراق ومستقبله لا بد من يحدد من قبل الشعب العراقي من خلال حصول الانتخابات عامة ، لكي يختار كل شخص عراقي من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور ، ثم يطرح الدستور الذي يقره المجلس على الشعب للتصويت عليه ، وان أي دستور يضعه مجلس غير منتخب من قبل الشعب لا يمكن القبول به . كل تلك الامور سيتم التعرف عنها في ثنايا البحث ومن الله التوفيق .

الهوامش :

(١) سورة العلق ، اية ٨ .

(٢) ابن منظور ، لسان العرب ، (بيروت : دار احياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٨ م) ، مجلد ٥ ، ص ١٤٨ ؛ الراغب الاصفهاني ، مفردات الفاظ القرآن الكريم ، تحقيق : صفوان عدنان داووي ، (دمشق : دار القلم ، ط ٣ ، ٢٠٠٢ م) ، ص ٣٤٢ - ٢٤٤ .

(٣) سورة المنافقون ، اية ٨ .

(٤) سورة الاعراف ، اية ١٥٠ .

(٥) عبد الكريم يوسف الجزائري ، المرجعية العلمية لأهل البيت (عليهم السلام) في الامة الاسلامية ، (كربلاء : العتبة الحسينية المقدسة ، ٢٠١٧ م) ، ص ١٦ - ١٧ .

(٦) محمد تقى الأملي ، مصباح الهدى في شرح عروة الوثقى ، (طهران : مطبعة الفردوسي ، ١٣٤٦ ش) ، الجزء ٨ ، ص ٣٧٢ .

(٧) محسن الطباطبائي الحكيم ، دليل الناسك ، تحقيق : محمد القاضي الحكيم ، (د.م : مطبعة جاويد ، ط ٣ ، ١٩٩٥ م) ، ص ٣٩ .

(٨) محمد باقر احمد البهادلي ، الحياة الفكرية في النجف الاشرف ، (د.م : مطبعة ستارة ، ٢٠٠٤ م) ، ص ١٤٠ .

(٩) ابن منظور ، المصدر السابق ، مجلد ١٤ ، ص ٧٩ ؛ لويس معلوف ، المنجد في اللغة ، (بيروت : دار المشرق ، ط ٣٥ ، ١٩٩٦ م) ، ص ٧٩٦ .

(١٠) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، (استانبول : المكتبة الاسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ، د.ت) ، الجزء ٢ ، ص ٩٠٨ .

- (١١) حسين وحيد عبود العيساوي ، الحقوق والحريات السياسية في الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ ، رسالة ماجستير ، (جامعة الكوفة : كلية القانون ، ٢٠١٢ م) ، ص ٩٣ .
- (١٢) علي يوسف الشكري ، مبادئ الدستوري والنظم السياسية ، (القاهرة : دار السلام الحديثة ، ٢٠٠٨ م) ، ص ١٨٤ .
- (١٣) حسين وحيد عبود العيساوي المصدر السابق ، ص ٩٣ .
- (١٤) حسن عبد زهير الكعبي جغرافية الانتخابات لمحافظتي بابل وديالى ، : دراسة مقارنة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد : كلية التربية / ابن رشد ، ٢٠٠٧ م) ، ص ٤ - ٥ ؛ ياسين عبد الامير طعمة الكوفي ، التنظيم الدستوري للأنظمة البرلمانية ، (بيروت : منشورات زين الحقوقية ، ٢٠١٨ م) ، ص ١٨ .
- (١٥) مركز الامام الشيرازي للدراسات والبحوث ، الانتخابات في العراق : الفرص والتحديات ، (د.م ، ٢٠٠٥ م) ، ص ٤٩ - ٥٠ ؛ صفاء ابراهيم جاسم الموسوي ، دور الرقابة الدولية في الانتخابات النيابية العراقية (٢٠٠٥ - ٢٠١٤) دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، (النجف الاشرف : معهد العلمين للدراسات العليا ، ٢٠١٥) ، ص ٤٠ .
- (١٦) محمد طه حسين الحسيني ، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية والنظام السياسي في العراق ، (النجف الاشرف : منشورات مكتبة دار السلام القانونية ، ٢٠١٤ م) ، ص ١٩٥ .
- (١٧) كانت المرجعية الدينية قد حرمت المشاركة في تلك الانتخابات وذلك نتيجة لتدخل القوات البريطانية من اجل تحقيق مصالحها واهدافها في العراق وتصديق المعاهدة العراقية البريطانية العراقية لعام ١٩٢٢ .
- (١٨) محمد باقر احمد البهادلي ، الحياة الفكرية في النجف الاشرف (١٣٤٠ - ١٣٦٤ هـ ، ١٩٢١ - ١٩٤٥ م) ، (د.م. : مطبعة ستارة ، ٢٠٠٤ م) ، ص ٢٥٦ .
- (١٩) لطفي جعفر فرج الله ، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، (بيروت : دار جداول ، ٢٠١١ م) ، ص ٨٩ .
- (٢٠) محمد مهدي البصير ، تاريخ القضية العراقية ، (بغداد : مطبعة الفلاح ، ١٩٢٣ م) ، الجزء ٢ ، ص ٤٨٣-٤٨٥ .
- (٢١) محمد مهدي البصير ، المصدر السابق ، ص ٤٨٥ - ٤٨٦ .
- (٢٢) محمد باقر احمد البهادلي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٧ .
- (٢٣) المصدر نفسه ، ص ٢٥٨ .
- (٢٤) محمد طه حسين الحسيني ، المصدر السابق ، ص ١٩٥ - ١٩٦ .

- (٢٥) محمد هادي ، مرجعية الامام الحكيم والنهضة الاسلامية الحديثة : خلفيات وابعاد ، (مركز دراسات تاريخ العراق الحديث ، د.ت) ، ص ١٣ - ١٥ .
- (٢٦) محمد باقر الحكيم ، الحوزة العلمية شؤونها .. مراحل تطورها .. ادوارها : خطب واحاديث ومقابلات سماحة اية الله السيد محمد باقر الحكيم (دام ظلّه) ، (قم : مطبعة عترة ، ١٣٨٢ش) ، ص ٨ ؛ فراس طارق مكية ، قصة الانتخابات : ثورة الدستور في العراق ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ ، (بيروت : دار المؤرخ العربي ، ٢٠١٥ م) ، ص ١٥ .
- (٢٧) علاء كامل محسن الخريفراوي ، الرقابة على دستورية الانتخابات النيابية في العراق في ظل دستور ٢٠٠٥ دراسة مقارنة ، (القاهرة : المركز العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠١٧م) ، ص ٤٦ .
- (٢٨) صلاح عبد الرزاق ، المرجعية والانتخابات البرلمانية : دراسة في الدور السياسي للمرجعية في العراق المعاصر ، (د.م.ط ، بغداد ، ٢٠٠٥ م) ، ص ٢٩ .
- (٢٩) صلاح عبد الرزاق ، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية ، (بيروت : منتدى المعارف ، ٢٠١٠م) ، ص ٦٢ .
- (٣٠) صلاح عبد الرزاق ، مشاريع ازالة التمييز الطائفي في العراق من مذكرة فيصل الى مجلس الحكم ١٩٣٢ - ٢٠٠٣ ، (بيروت: منتدى المعارف ، ٢٠١٠ م) ، ص ١٠١ .
- (٣١) فراس طارق مكية ، المصدر السابق ، ص ١٧ .
- (٣٢) صلاح عبد الرزاق ، المرجعية الدينية في ... ، ص ٦٤ .
- (٣٣) صلاح عبد الرزاق ، المرجعية والانتخابات ... ، ص ٣١ .
- (٣٤) فراس طارق مكية ، المصدر السابق ، ص ٤٦ - ٥١ .
- (٣٥) صلاح عبد الرزاق ، المرجعية الدينية في العراق ... ، ص ٣٢ .
- (٣٦) نبيل العلوي ، السيد عبد العزيز الحكيم ودوره السياسي في العراق (١٩٥٠ - ٢٠٠٩) ، (دار التعارف للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠١٧ م) ، ص ١٦٧ .
- (٣٧) فراس طارق مكية ، المصدر السابق ، ص ٤٧ ؛ صلاح عبد الرزاق ، المرجعية الدينية في ... ، ص ٦٦ .
- (٣٨) سرى هاشم محمد صادق النعيمي ، الانتخابات البرلمانية الاتحادية في العراق وافاقها المستقبلية ، (دمشق : تموز للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٥ م) ، ص ٧٨ - ٧٩ .
- (٣٩) لا بد من الذكر ان قبل مغادرة بول بريمر العراق في السادس والعشرين من حزيران عام ٢٠٠٤ تم وضع اياد علاوي لرئاسة الوزراء وبرهم صالح نائبا له وغازي عجيل الياور رئيسا للجمهورية وبذلك انحلت سلطة التحالف المؤقتة ، وتم وضع مفوضية عليا للانتخابات المستقلة في العراق بموجب

الامر المرقم ٩٢ في الحادي والثلاثين من ايار عام ٢٠٠٤ . صلاح عبد الرزاق ، المرجعية الدينية ... ، ص ٦٩ - ٧٣ .

(٤٠) صلاح عبد الرزاق ، المرجعية والانتخابات ... ، ص ٣٧ .

(٤١) عماد الكاظمي ، المرجعية الدينية ودورها في بناء الدولة العراقية: مواقف ورؤى في فتاوى الشيخ الشيرازي والسيد السيستاني ، (كربلاء : مطبعة دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٨ م) ، ص ٦٨ .

(٤٢) حسن علي الجواد ، السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله) رجل المواقف الوطنية والانسانية ، (كربلاء المقدسة : مطبعة دار الكفيل للطباعة والنشر ، ٢٠١٨ م) ، ص ١٢٤ .

(٤٣) عمار البغدادي ، الحوزة العلمية واثرها في بناء العراق الحديث : الامام السيستاني والدولة ، (د.م. : مركز الهدى للدراسات الحوزوية ، د.ت) ، ص ٩٣ .

(٤٤) مركز الامام الشيرازي للدراسات والبحوث ، المصدر السابق ، ص ٥٦ - ٥٧ .

(٤٥) المصدر نفسه ، ص ٦٠ .

(٤٦) فراس طارق مكية ، المصدر السابق ، ص ٨٢ .

(٤٧) صلاح عبد الرزاق ، المرجعية الدينية ... ، ص ٧٩ .

(٤٨) صلاح عبد الرزاق ، المرجعية والانتخابات ... ، ص ٤٠ .

(٤٩) صلاح عبد الرزاق ، المرجعية الدينية ... ، ص ٨٠ .

(٥٠) سرى هاشم محمد صادق النعيمي ، المصدر السابق ، ص ٩١ .

(٥١) للتفاصيل اكثر ينظر : فاطمة حسين سلومي ، الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠٠٣ - ٢٠١٠ ، " مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية " ، (مجلة) ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٤٠ ، ٢٠١٢ م ، ص ١٢٧ ؛ سرى هاشم محمد صادق النعيمي ، المصدر السابق ، ص ١٠١ - ١٠٣ .

(٥٢) محمد بحر العلوم ، النجف الاشرف والمرجعية الدينية ، (مركز للبحوث والثقافة ، النجف الاشرف ، ٢٠١٥ م) ، ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(٥٣) المصدر نفسه ، ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(٥٤) صلاح عبد الرزاق ، المرجعية الدينية ... ، ص ٨٠ .

المصادر والمراجع:

اولا : القرآن الكريم :

١. سورة الاعراف ، اية ١٥٠ .

٢. سورة العلق ، اية ٨ .

٣. سورة المنافقون ، اية ٨ .

ثانيا : الرسائل الجامعية :

١. حسن عبد زهير الكعبي جغرافية الانتخابات لمحافظتي بابل وديالى ، : دراسة مقارنة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد : كلية التربية / ابن رشد ، ٢٠٠٧ م).

٢. حسين وحيد عبود العيساوي ، الحقوق والحريات السياسية في الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ ، رسالة ماجستير ، (جامعة الكوفة : كلية القانون ، ٢٠١٢ م).

٣. صفاء ابراهيم جاسم الموسوي ، دور الرقابة الدولية في الانتخابات النيابية العراقية (٢٠٠٥ - ٢٠١٤) دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، (النجف الاشرف : معهد العلمين للدراسات العليا ، ٢٠١٥).

ثالثا : الكتب :

١. حسن علي الجواد ، السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله) رجل المواقف الوطنية والانسانية ، (كربلاء المقدسة : مطبعة دار الكفيل للطباعة والنشر ، ٢٠١٨ م).

٢. سرى هاشم محمد صادق النعيمي ، الانتخابات البرلمانية الاتحادية في العراق وافاقها المستقبلية ، (دمشق : تموز للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٥ م).

٣. صلاح عبد الرزاق ، المرجعية والانتخابات البرلمانية : دراسة في الدور السياسي للمرجعية في العراق المعاصر ، (د.م.ط ، بغداد ، ٢٠٠٥ م).

٤. صلاح عبد الرزاق ، مشاريع ازالة التمييز الطائفي في العراق من مذكرة فيصل الى مجلس الحكم ١٩٣٢ - ٢٠٠٣ ، (بيروت : منتدى المعارف ، ٢٠١٠ م).

٥. صلاح عبدالرزاق ، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية ، (بيروت : منتدى العارف ، ٢٠١٠م).
٦. عبد الكريم يوسف الجزائري ، المرجعية العلمية لأهل البيت (عليهم السلام) في الامة الاسلامية، (كربلاء : العتبة الحسينية المقدسة ، ٢٠١٧ م).
٧. علاء كامل محسن الخريفراوي، الرقابة على دستورية الانتخابات النيابية في العراق في ظل دستور ٢٠٠٥ دراسة مقارنة ، (القاهرة : المركز العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠١٧م).
٨. علي يوسف الشكري ، مبادئ الدستوري والنظم السياسية ، (القاهرة : دار السلام الحديثة، ٢٠٠٨ م).
٩. عماد الكاظمي ، المرجعية الدينية ودورها في بناء الدولة العراقية: مواقف ورؤى في فتاوى الشيخ الشيرازي والسيد السيستاني ، (كربلاء : مطبعة دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٨ م).
١٠. عمار البغدادي ، الحوزة العلمية واثرها في بناء العراق الحديث : الامام السيستاني والدولة ، (د.م. : مركز الهدى للدراسات الحوزوية ، د.ت).
١١. فراس طارق مكية ، قصة الانتخابات : ثورة الدستور في العراق ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ ، (بيروت : دار المؤرخ العربي ، ٢٠١٥ م)
١٢. للظفي جعفر فرج الله، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، (بيروت : دار جداول ، ٢٠١١م).
١٣. محسن الطباطبائي الحكيم ، دليل الناسك ، تحقيق: محمد القاضي الحكيم ، (د.م : مطبعة جاويد ، ط ٣ ، ١٩٩٥م).
١٤. محمد باقر احمد البهادلي ، الحياة الفكرية في النجف الاشرف ، (د.م : مطبعة ستارة ، ٢٠٠٤م)
١٥. محمد باقر احمد البهادلي ، الحياة الفكرية في النجف الاشرف (١٣٤٠ - ١٣٦٤هـ ، ١٩٢١ - ١٩٤٥ م) ، (د.م. : مطبعة ستارة ، ٢٠٠٤م).

١٦. محمد باقر الحكيم ، الحوزة العلمية شؤونها .. مراحل تطورها .. ادوارها : خطب واحاديث ومقابلات سماحة اية الله السيد محمد باقر الحكيم (دام ظله)، (قم : مطبعة عترت ، ١٣٨٢ش).
١٧. محمد بحر العلوم ، النجف الاشرف والمرجعية الدينية ، (النجف الاشرف : مركز للبحوث والثقافة ، ٢٠١٥م).
١٨. محمد تقى الأملي ، مصباح الهدى في شرح عروة الوثقى ، (طهران : مطبعة الفردوسي ، ١٣٤٦ش) ، الجزء ٨ .
١٩. محمد طه حسين الحسيني ، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية والنظام السياسي في العراق ، (النجف الاشرف : منشورات مكتبة دار السلام القانونية ، ٢٠١٤م) .
٢٠. محمد مهدي البصير ، تاريخ القضية العراقية ، (بغداد : مطبعة الفلاح ، ١٩٢٣م ، الجزء ٢ .
٢١. محمد هادي ، مرجعية الامام الحكيم والنهضة الاسلامية الحديثة : خلفيات وابعاد ، (مركز دراسات تاريخ العراق الحديث ، د.ت) .
٢٢. مركز الامام الشيرازي للدراسات والبحوث ، الانتخابات في العراق : الفرص والتحديات ، (د.م ، ٢٠٠٥م)
٢٣. نبيل العلوي ، السيد عبد العزيز الحكيم ودوره السياسي في العراق (١٩٥٠ - ٢٠٠٩) ، (دار التعارف للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠١٧م)
٢٤. ياسين عبد الامير طعمة الكوفي ، التنظيم الدستوري للأنظمة البرلمانية، (بيروت : منشورات زين الحقوقية ، ٢٠١٨م) .
- رابعا : الموسوعات :
١. ابن منظور ، لسان العرب ، (بيروت : دار احياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٨م) ، مجلد ٥ ، ومجلد ١٤ .

٢. الراغب الاصفهاني ، مفردات الفاظ القرآن الكريم ، تحقيق : صفوان عدنان داووي ، (دمشق: دار القلم ، ط ٣ ، ٢٠٠٢ م) .
٣. لويس معلوف ، المنجد في اللغة ، (بيروت : دار المشرق ، ط ٣٥ ، ١٩٩٦ م) .
٤. مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، (استانبول : المكتبة الاسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ، د.ت) ، الجزء ٢ .
- خامسا : المجالات
١. فاطمة حسين سلومي ، الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠٠٣ - ٢٠١٠ ، " مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية" ، (مجلة) ، الجامعة المستنصرية، العدد ٤٠ ، ٢٠١٢ م .